الصباح الاقتصادية 12

العدد 3403 - السنة الثانية عشرة
الخميس 24 شوال 1440 - الموافق 27 يونيو 2019
Thursday 27 June 2019 - No.3403 - 12 th Year

البورصة تقرع جرس جلسة التداولات احتفالا بترقيتها

وزير التجارة: ترقية «MSCI» للسوق الكويتي مؤشر نجاح

■ «هيئة الأسواق»: نعمل على مزيد من الترقيات ضمن المؤشرات العالمية

وزير التجارة خالد الروضان أثناء إلقاء كلمته في المؤتمر الذي عقدته هيئة أسواق المال الكويتية أمس

بورصة الكويت تقرع جرس جلسة تداولات أمس

قرعت بورصة الكويت جرس جلسة تداولات أمس الاربعاء احتفالا باعلان مؤسسة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (إس إم سي آي) ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشرها الرئيسي.

وتعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية واللتين تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل (إس إم سي آي).

ومن شأن هذه الترقية في حال إعلانها أن تؤدي إلى جذب تدفقات غير نشطة تصل إلى حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي.

من جهته قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات، أمس الأربعاء، إن ترقية بورصة الكويت كسوق ناشئة في ضمن مؤشر مورغان ستانلي MSCI للأسواق الناشئة مؤشر نجاح سياسات هيئة أسواق المال والبورصة في التقارب مع المعايير الدولية.

وأضاف خالد الروضان، خلال كلمته بمؤتمر هيئة أسواق المال والبورصة للإعلان عن الترقية المشروطة لدولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة ضمن مؤشر مورغان ستانلي MSCI للأسواق الناشئة، أن قرار الترقية يتسجم مع توجيهات أمير البلاد في تحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة.

وقد أعلنت مؤسسة (مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال) لأسواق أوروبا وأستراليا والشرق الأقصى (إس إم سي آي) الثلاثاء ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشرها الرئيس للأسواق الناشئة وذلك اعتبارا من مايو 2020.

وتعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية واللتين تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل (إس إم سي آي).

وأكدت أن هذه الترقية هي الثالثة للكويت والأهم ضمن الترقيات السابقة وتأتي تفعيلا لرؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وإعمالا لخطة الهيئة الاستراتيجية (2018-2021).

وأعرب للحمد عن تهنئته حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بمناسبة هذه الترقية.

من جهته قال نائب رئيس مجلس المفوضين المدير التنفيذي بالإنابة عثمان العيسى إن الترقية المشروطة أتت تتويجا للجهود الكبيرة والمستمرة التي تقوم بها هيئة أسواق المال منذ تأسيسها وبالتعاون مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وجميع الشركات العاملة في سوق المال.

وكانت مؤسسة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (إس إم سي آي) أعلنت أمس الثلاثاء ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشرها الرئيسي للأسواق الناشئة وذلك اعتبارا من مايو 2020.

وتعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية واللتين تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل (إس إم سي آي).

وأكد أن هذه الترقية جاءت بعدما استوفت البورصة كافة المتطلبات والشروط لذلك وبفضل الاستراتيجية الواضحة التي تتبعها هيئة أسواق المال لجعل بورصة الكويت سوقا عالميا.

ووصف رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية مهند الصانع الترقية بـ«الشيء الايجابي» لما تحمله من ابعاد إيجابية كبيرة جاءت في ظل بذل جهود مضنية من الجهات ذات الصلة لاسيما (أسواق المال) وشركة (بورصة الكويت) وها هي تجني ثمارها.

وأضاف الصانع أن على المستثمر المحلي إعادة حساباته وقراراته الاستثمارية ليضع بورصة الكويت في بوصلة استثماراته الرئيسية لأن السوق بات جاذبا عبر تطوير المنتجات الجديدة وتطبيقها تباعا بهدف جذب الاستثمارات ما مهد الى بيئة استثمارية واعدة.

وتوجه بالتهنئة للكويت وإلى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على هذا الإنجاز بتبوأ بورصة الكويت المكانة التي تليق بها في القطاع الاستثماري على المستويين الإقليمي والعالمي الامر الذي يصب أيضا في إعادة توطين الاستثمار المحلي ودعمه.

وبين أن عودة الثقة في البورصة ستأتي مع تضافر جهود التعاون من الجميع سواء عبر زيادة الاستثمار المؤسسي الحكومي أو المستثمرين الأفراد فضلا عن المضي قدما في طريق الانتهاء من استراتيجية التطوير التي تقوم على تنفيذها بورصة الكويت ما يفسح المجال واسعا أمام المستثمر الأجنبي.

وأوضح الصانع أن الدعم يأتي عبر إعادة الثقة وتحريك السيولة في السوق وتشجيع القطاع المالي غير المصرفي والمشاركة معه في تأسيس الأدوات الاستثمارية التي تحرك السوق من خلال تخصيص جزء من الاحتياطيات العامة والاستثمار بها في سوق المال الكويتي بدلا أن تكون موجهه وتستثمر خارج الكويت.

وأضاف في المقابل سنجد المستثمر المحلي يشارك هذه التوجهات ويزيد استثماراته في السوق المحلي وبالتالي تكون هي الدورة الحقيقية للاقتصاد.

وأكد أن خطوة الترقية وتداعياتها ستحرك عجلة القطاعات الاقتصادية في الدولة سواء العقارية او الخدمية او اللوجستية متوقعا ان تشهد السيولة مستويات جيدة بعدما بلغت متوسط تداولات تراوح ما بين 30 الى 50 مليون دينار كويتي (نحو 102 الى 170 مليون دولار امريكي) ما يشير الى وجود فرص استثمارية واعدة.

من جهته أكد المدير العام لشركة (عذراء) العقارية ميثم الشخص أن المستفيد الأول من خطوة الترقية هي أحجام السيولة التي سيتم التداول بها خلال الجلسات المقبلة.

وتوقع الشخص أن تشهد الجلسة ارتفاعا كبيرا ولكن بصورة تدريجية خاصة على أسهم المصارف الأمر الذي افرزته مؤشرات الحركة على تلك الشريحة من الأسهم خلال الجلسات الماضية.

وأفاد لا شك أن الترقية ستزيد من سيولة التداول لعدد معين من الشركات المنطوية في السوق الأول بشكل خاص والسوق ككل بشكل عام مع وجود فرص لدخول أو زيادة أوزان أسهم أخرى مما يزيد من فاعلية الاهتمام بالمعايير المطبقة على هذه الأسهم او الملاك لها من شركات الإدارات المعنية.

وتوقع ارتفاع نسبة التداولات اليومية على الشركات ذات الاتزان في السوق الأول وعلى حركة المضاربة الإيجابية بعكس الحركة على المضاربات السلبية التي تصطنع أسعار هشة وتخلق فجوات سعرية كبيرة.

من جانبه قال عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح الاستثمارية) سليمان الوقيان إن البورصة الكويتية بهذه الترقية قد تخطت المحلية الى العالمية وبات السوق أكثر انفتاحا.

وتوقع الوقيان أن تزداد السيولة في السوق جراء هذه الخطوة ما بين 10 الى 15 في المئة ما يعزز من وضعية السوق الذي بات يطبق المعايير المعمول بها عالميا في أسواق المال.

وأضاف أن التداعيات الإيجابية لهذه الخطوة ستصب في صالح المستثمر المحلي إذ سيكون نطاق العمل في البورصة على أسس ثابتة وبصيغة عالمية وتحت رقابة صارمة ما قد يفرز مناخا جيدا لمزيد من تدفق السيولة ويعود بالنفع على الشركات المدرجة في السوق لا سيما المدرجة في السوق الاول النشط.

وأشاد بالاستراتيجية المتطورة التي تتبعها هيئة أسواق المال الكويتية لرفع سمعة بورصة الكويت في مجال أسواق المال لاسيما بعد انتقالها الى فريق القطاع الخاص الفائز بالمزايدة الذي وعد بتطوير الأسواق وطرح المزيد من المنتجات المبتكرة وكل ما من شانه أن يعود بالنفع على الشركات المدرجة.

■ اقتصاديون: إدراج بورصة على «مورغان ستانلي» للأسواق الناشئة يعزز السيولة الأجنبية

بدوره توقع رئيس مجلس إدارة مجموعة (النمش العالمية) علي النمش ضخ المزيد من السيولة الإضافية وزيادة ملكيات الأجانب في شركات السوق الأول لاسيما في المصارف منها مع ارتفاع سيولة السوق ما بين 20 الى 21 في المئة منذ مطلع العام 2019 ما يعطي دفعة قوية للقطاعات الريادية في السوق.

وذكر النمش أن المتابع لحركة التداولات يلاحظ وجود ارتياح عام بين المتداولين ما يساعد في إضافة زخم إضافي على الأقل لمدة ثلاثة أشهر مقبلة يعود بالنفع على الكثير من الأسهم التشغيلية والنشطة في العديد من القطاعات.

وأشار الى أن المستثمر المحلي لا يزال يخشى التداولات في السوق اعتمادا على تجارب سابقة وهو ما تشير إليه الاحصائيات الرسمية التي تصدر عن حركة التداولات اذ توضح ان دخول المستثمر المحلي ما زال غير لافت على خلاف دخول الأجانب كما أن دخول الصناديق المحلية في حركة التداولات يعد «محدودا».

وأكد أن خطوة الترقية ستنعكس على الاقتصاد الكويتي ما يعطي مؤشرا على تحسن أداء الشركات وسوق المال والتشريعات التي تساعد على زيادة الاستثمار ويبقي التوويج لاقتصاد الدولة التي تذخر بالاحتياطيات التفطية والمقومات المؤهلة لاقتصاد قوي.

وكانت مؤسسة (مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال) لأسواق أوروبا وأستراليا والشرق الأقصى المعروف اختصارا بـ (إس إم سي آي) أعلنت مساء اليوم عن ترقية بورصة الكويت على مؤشر ضمن مؤشرها الرئيسي للأسواق الناشئة.

وتعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية واللتين تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل (إس إم سي آي).

ومن شأن هذه الترقية في حال إعلانها أن تؤدي إلى جذب تدفقات غير نشطة تصل إلى حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي.

بنك وربة يهنئ إدارة البورصة على ترشيحها للانضمام الى مؤشر MSCI

الغانم: انجاز كبير جاذب للتدفقات الاستثمارية العالمية وداعم للكويت مركزاً مالياً إقليمياً

شاهين الغانم

تقدم بنك وربة الى إدارة السوق الكويتية للأوراق المالية ممثلة بالسيد محمد العصيمي، الرئيس التنفيذي بالوكالة، بالتهنئة لترشيح بورصة الكويتية للانضمام الى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) بعد أن استوفيت كل المتطلبات اللازمة والاشتراطات المطلوبة لذلك، مؤكدا بانه إنجاز كبير للكويت وأمر مهم جدا للسوق الكويتية التي تقدر قيمتها السوقية بـ 98 مليار دولار أمريكي بأن ترقى من الاسواق الثانوية الى الاسواق الناشئة. واعتبر البنك بان هذه الخطوة هي من الركائز الأساسية في تكريس دولة الكويت مركزا ماليا موثوقا في المنطقة ونمو الاقتصاد الكويتي.

وفي هذا السياق، تحدث السيد شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي في بنك وربة قائلا: « نفخر بترشيح بورصة الكويت للانضمام الى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال ونرى فيها خطوة ممتازة لسوق الكويت الثاني بان ترقى الى مستويات عالمية تجذب التدفقات الاستثمارية العالمية لاسيما وان «MSCI» هو اكبر مزودي الأبحاث والأدوات الذي يستند اليه المستثمرون». وأضاف الغانم مشيرا الى أن ترقية البورصة مؤشر دامغ على أنها تمضي في الاتجاه الصحيح في إجراءاتها التطويرية مما يعزز رؤية الكويت 2035 بان تكون مركزا ماليا إقليميا يحتذى به ويقدم أدوات مالية واستثمارية هادفة؛ وأكد أن المؤشرات العالمية قد جذبتها التطورات التي تشهدها بورصة الكويت ويعود الفضل فيها إلى الجهود الدؤوبة المبذولة منذ انطلاقها في تمكين وإعداد السوق المالي الكويتي بالأدوات والخدمات وأنظمة التداول التي ترقى للمستويات العالمية، وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات التي تقدمها وتطوير العديد من القواعد واللوائح خلال السنوات القليلة والمبنية على احتياجات السوق».

وأوضح الغانم بان هذه الترقية المرتقبة تضاف الى سجل إنجازات البورصة التي حازت في عام 2017 من قبل مجلس ادارة شركة فوتسي راسل البريطانية على تصنيف من ضمن مؤشر الأسواق الناشئة الثانوية.

البورصة تستهل تعاملاتها بعد الترقية على انخفاض المؤشر العام 27.21 نقطة

من ناحية أخرى استهلت بورصة الكويت أمس الأربعاء أول جلسات تعاملاتها بعد قرار ترقيتها على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة على انخفاض المؤشر العام 27.21 نقطة ليبلغ مستوى 5802.19 نقطة بنسبة بلغت 0.47 في المئة.

وبلغت كمية تداولات المؤشر 145.4 مليون سهم تمت من خلال 7691 صفقة نقدية بقيمة 48.7 مليون دينار كويتي «نحو 165.58 مليون دولار أمريكي».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7.27 نقطة ليبلغ مستوى 4742.5 نقطة بنسبة 0.15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 53.4 مليون سهم تمت عبر 2001 صفقة نقدية بقيمة 5.9 مليون دينار «نحو 20 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 36.8 نقطة ليصل إلى مستوى 6344.3 نقطة بنسبة بلغت 0.58 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 91.6 مليون سهم تمت عبر 5690 صفقة بقيمة 42.8 مليون دينار «نحو 132.68 مليون دولار».

وجاءت شركات «تمدين أ» و«الهلال» و«آبار» و«رمال» و«آسيا» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «الامتياز» و«اهلي متحد» و«زين» و«بيتك» و«خليج ب» الأكثر تداولا بينما كانت شركات «تمدين ع» و«وربة كابيتل» و«أموال» و«المصالح» و«سنرجي» الأكثر انخفاضا.

وأعلنت مؤسسة مورغان ستانلي أمس الثلاثاء في مراجعتها السنوية للعام الحالي لتصنيف أسواق الأسهم الدولية ترقية السوق الكويتي من مرتبة الأسواق ما دون الناشئة إلى نظيرتها الناشئة.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة «ريتس» وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة «البيع على المكشوف» وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة أقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة أيضا «صفقات المبادلة» وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن «عرض الشراء» إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.

بورصة الكويت